الى تجميد كل صادراتها البترولية الى الولايات المتحدة . وحذت الكويت حذو السعودية في هذا الشأن ، بالاضافة الى مضاعفتها للاسعار المعلنة لنفطها . كذلك قررت حكومة أبو ظبي وقف شحن النفط الى امريكا ولوحت باتخاذ اجراءات اخرى لم يعلن عنها اذا لم يتحسن الموقف الامريكي بالنسبة لدعم اسرائيل كما اشارت الى ان خطوات مماثلة ستتخذ بحق أية دولة اخرى تقف موقفا معاديا من القضية العربية . اما ليبيا فقد رفعت الاسعار المعلنة لنفطها وخفضت انتاجها بنسبة ٥ ٪ وجمدت كل تصدير الى الولايات المتحدة . كذلك خفضت كل من الجزائر وقطر انتاجها البترولي بمقدار ١٠ ٪ ، وقام العراق برفع اسعار نفطه المعلنة وبتأميم الحصص التابعة للشركات الامريكية والهولندية في بتروله . يضاف الى ذلك قيام حكومة البحرين بالغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الامريكية الذي يمنح الثانية تسهيلات في القاعدة البحرية التي كانت بريطانيا قد أخلتها في وقت سابق وسلمتها الى البحرين .

اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد كان موقفه منسجما كل الانسجام مع بنود معاهدة الصداقة المصرية — السوفياتية التي نصت في احد بنودها على انه « في حال نشوء اوضاع تشكل حسب رأي الطرفين تهديدا للسلام او خرقا للسلام ، فانهما سيتصلان بعضهما ببعض على الفور لتنسيق موقفيهما من اجل ازالة التهديد الناشىء او اعادة السلام » . كما كانت تصرفاته لا تتعدى مجرد التنفيذ الامين لكافة الاتفاقات المعقودة علنا بينه وبين سوريا ومصر ولكل التعهدات التي سبق له والتزم بها تجاه العرب وخاصة بالنسبة لموضوع تحرير الاراضي العربية المحتلة « بوسائل اخرى » عندما ثبت نهائيا تفشيل اسرائيل للوسائل السلمية والدبلوماسية . وعلى هذا الاساس كانت الاتصالات مستمرة بين الاتحاد السوفياتي والقيادات العربية خاصة في مصر وسوريا ، منذ نشوب القتال كما ان المساعدة السياسية والمعنوية والمادية للدولة الكبرى لم تنقطع عن البلدان العربية والمقاتلة منها على وجه الخصوص ، منذ بداية الحرب . ففي ٧ تشرين الاول اصدرت حكومة الاتحاد السوفياتي بيانا رسميا حملت فيه اسرائيل المسؤولية الكاملة عن انفجار الحرب في الشرق الاوسط ، وأكدت ان المعارك اندلعت نتيجة اعمال اسرائيل العدوانية ورفضها الدائم التوصل الى تسوية سياسية للنزاع في الشرق الاوسط . وادان البيان كل من سياسة اسرائيل التوسعية والحماية التي تتلقاها من الاوساط الامبريالية بالاضافة الى تجاهلها لمطالب الرأي العام العالمي واستهتارها بميثاق هيئة الامم وقراراتها ، واحكام القانون الدولي . كما أعلن ان الاتحاد السوفياتي يقف بثبات الى جانب الدول العربية تمشيا مع مقتضيات الصداقة وسياسته المبدئية في دعم الشعوب الساعية الى الحرية والاستقلال ، كما انه يساند بحزم المطالب الشرعية للدول العربية بالنسبة لتحرير كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ اذ ليس بالامكان تحقيق أي سلام مضمون لدول المنطقة وشعوبها بدون تحرير الاراضي المذكورة وضمان الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني .

وعلى اثر الغارات الجوية التي شنتها اسرائيل على الاهداف المدنية واصابة عدد من مباني البعثات الدبلوماسية بما فيها مبنى البعثة السوفياتية في دمشق واغراقها سفينة سوفياتية في ميناء طرطوس اصدر الاتحاد السوفياتي تحذيرا موجها لاسرائيل جاء فيه ان الدولة الكبرى لا يمكن ان تقف موقف اللامبالاة امام الاعمال الاجرامية للعسكرية الاسرائيلية التي أوقعت ضحايا بين المواطنين السوفيات في مصر وسوريا . كما طالب بالوقف الفوري لقصف المواقع والاهداف المدنية في كل من سوريا ومصر ، وتقيد اسرائيل بأحكام القانون الدولي وخاصة في ما يتعلق بالملاحة البحرية . ثم اكد على « ان استمرار اسرائيل في اعمالها الاجرامية سيكون له نتائج خطيرة على اسرائيل نفسها » .